صنـــدوق النقـــد الدولـــي

إدارة
العلاقات
الخارجية

بيان صحفي رقم 13/05
للنشر الفوري
٩ يناير ٢٠١٣

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، في ختام زيارتها لموريتانيا

أدلت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، بالبيان التالي اليوم في نواكشوط:

"سعدت كثيراً بالعودة إلى موريتانيا في هذه الزيارة الأولى بعد أن توليت منصب المدير العام لصندوق النقد الدولي.

"وقد شرفت بلقاء فخامة الرئيس محمد ولد عبد العزيز، والسادة وزير المالية ثيام ديومبار، ووزير الشؤون الاقتصادية والتنمية سيدي ولد التاه، ومحافظ البنك المركزي سيد أحمد ولد الرايس، بالإضافة إلى عدد من ممثلي القطاع الخاص الموريتاني. وقد هنأت السلطات على إدارتها الماهرة للاقتصاد الكلي والتي ساعدت على تعافي النشاط الاقتصادي في عام ٢٠١٢، واحتواء التضخم بشكل جيد، وزيادة الهوامش الوقائية في المالية العامة والحسابات الخارجية إلى حد كبير. غير أن موريتانيا لا تزال تواجه معدلات فقر وبطالة مرتفعة. وفي هذا السياق، هناك جهود مستمرة تستحق الثناء لإصلاح نظام الدعم القائم وتطبيق نظام بديل أكثر دقة في استهداف المستفيدين من الرعاية الاجتماعية.

"وكانت هذه الزيارة فرصة طيبة أيضاً لكي أشارك في المؤتمر الإقليمي الخامس لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في بلدان المغرب العربي، والذي نظمه البنك المركزي الموريتاني بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي، وركزت فيه المناقشات على التكامل الاقتصادي ودور الاستثمار الأجنبي. وبذلك تمكنت من قياس الجهود الجارية لتشجيع التكامل الإقليمي. وقد سررت بالمناقشات التي أجريتها في هذا الصدد مع المسؤولين الحكوميين وممثلي القطاع الخاص من البلدان المغاربية الخمسة: الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس.

"وإنني أشعر بالتفاؤل إزاء التزام السلطات في بلدان المغرب بالسعي الحثيث نحو تطبيق نموذج شفاف وعادل للنمو، وتنمية القطاع الخاص على خلفية التحول الاجتماعي والسياسي الجاري في المنطقة. فثمة حاجة لهذا التغيير من أجل زيادة فرص العمل وضمان استفادة الجميع بشكل أفضل من ثمار النمو، رغم هشاشة البيئة الاقتصادية العالمية. ومن أهم الأولويات في هذا المجال تحسين مناخ الأعمال والاستثمار في المنطقة ــ لتهيئة بيئة داعمة للابتكار وريادة الأعمال، وتوفير فرص العمل. وسوف يسمح هذا للقطاع الخاص ــ ولا سيما المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم

ــ بأن يتخذ موقعاً مركزياً في جهود التنمية الاقتصادية للمساعدة في تعزيز الإمكانات الإنتاجية لدى الشعب المغاربي. وفي هذا الصدد، أشعر بالتفاؤل إزاء قرب تشغيل البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، والذي سيعمل على تيسير استثمارات القطاع الخاص عبر بلدان المغرب العربي.

"وإضافة إلى ذلك، يمثل تشجيع الاستثمار الأجنبي جزءاً مهماً في هذا النموذج الاقتصادي. وحتى يتسنى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ينبغي أن تسرِّع بلدان المنطقة وتيرة جهودها المبذولة نحو التكامل، بما في ذلك تحقيق الانفتاح في نظم الاستثمار الأجنبي المباشر. كذلك ينبغي أن تواصل المنطقة تنويع ما لديها من مصادر وقطاعات لهذا النوع من الاستثمار.

"وأخيراً أود توجيه الشكر لموريتانيا حكومةً وشعباً على الحفاوة وكرم الاستقبال."